الأمم المتحدة و جدلية تحقيق معادلة الحكم الراشد

الدكتورة عباسة دربال صورية

جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم

مقدمة :

يعتبر الحكم الراشد من المفاهيم التي عرفت تضاربا لتحديد معناه بالرغم من الوضوح التي يكتسي ألفاظه، حيث كان هذا المصطلح و لا يزال يطرح اشكالات عديدة لتحديد معناه على الصعيديين الداخلي و الدولي.و في هذا السياق و احتراما للتسلسل اهتمت الأمم المتحدة باعتبارها أعلى هيئة تشريعية دولية بهذا المصطلح محاولة ايجاد حد للتضارب الذي يحيط به بين شقيه الاقتصادي و السياسي ولا سيما عند استخدامه كآلية أساسية لتحقيق احترام واسع لحقوق الانسان فما هو السبيل لتحقيق هذه المعادلة التي يؤدي فيها تحقيق الحكم الراشد دورا أساسيا في ضمان حماية حقوق الانسان؟هل بإعطاء الاهتمام الأولي و الأساسي للجانب الاقتصادي في سبيل تحقيق استقرار سياسي و الذي سيؤدي لا محالة الى تجسيد هذا الهدف السامي و هو كفالة احترام حقوق الانسان ؟أم أن تكريس أسس الممارسة السياسية على أرض الواقع و لا سيما ما يتعلق بالديمقراطية و الشفافية هو الذي يحتل الصدارة في سبيل الوصول الى تحقيق اقتصادي قوي فيه مصلحة سامية و هي حماية حقوق الانسان؟

للإجابة على هذه الاشكالية التي تضم في طياتها جانبي معادلة كلاهما ضروري لتحقيق الحكم الراشد باعتباره محدد أساسي لحماية حقوق الانسان بالإضافة الى تحديد عناصر كل واحد منهما من منظور الأمم المتحدة التي لعبت دورا لا يستهان به في الاجابة عن هذه الجدلية.

القسم الأول: ماهية الحكم الراشد من منظور الأمم المتحدة :

يتمحور مفهوم الحكم اصطلاحا حول أنه عملية التنظيم الرشيد للدولة والإدارة العامة والشؤون والمؤسسات والمرافق والهيئات والسلطات العامة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والإدارية والأمنية والعسكرية من أجل تحقيق أهداف المصلحة العامة للمجتمع، وذلك في إطار أسس ومبادئ وقيم الحكم الرشيد والمتمثلة أساسا في دولة القانون وحقوق الإنسان والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والمساواة والشفافية وقيم وأخلاقيات الحكم والإدارة[1].

من هذا المنطلق، ومن خلال هذه المحاولة البرلمانية الجزائرية لتحديد مفهوم الحكم الرشيد، يدفعنا إلى التساؤل عن موقع هذا التعريف من نظرة الأمم المتحدة إلى هذا المصطلح كأعلى هيئة تشريعية دولية، لتحديد مواطن التوافق والاختلاف التي قد نقف عندها، إذا أخذنا بعين الاعتبار المصطلح نفسه من خلال الزاوية الثانية، والمتمثلة في الأمم المتحدة.

وهذا ما سنحاول معرفته من خلال التطرق إلى نقطتين أساسيتين:

أولا - مفهوم الحكم الراشد

ثانيا - معايير ومقومات الحكم الراشد

أولا: مفهوم الحكم الراشد:

لقد تم إنشاء منظمة الأمم المتحدة على أنقاض انتهاء الحرب العالمية الثانية، لتحقيق أحد أهم الأهداف التي نشأت من أجلها هذه المنظمة العالمية ألا وهي السلم والأمن الدوليين، إلى جانب أهداف أخرى لا تقل أهمية وخاصة منها

---

[1] رسالة مجلس الأمة، البرلمان والحكم الرشيد، مجلة متخصصة في القضايا البرلمانية، مجلس الأمة، الجزائر، العدد 35، أكتوبر 2014، ص6 وص7.

إرساء دعائم الرشادة العالمية بمفهومها الواسع، ولاسيما في الدول النامية، فأين يكمن مفهوم الحكم الراشد من منظور هذه المنظمة العالمية؟.

1- تعريف الحكم الراشد:

في هذا السياق، نذهب إلى ان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حاول تعريف الحكم الراشد على انه ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات.

كما عرفه أيضا بأنه ذلك الحكم القائم على المشاركة والشفافية والمساءلة ودعم سيادة القانون، حيث يضمن هذا النوع من الحكم وضع الأولويات السياسية والاجتماعية والثقافية حسب احتياجات المجتمع وهوما ينطبق في الواقع الداخلي والدولي[1].

هذا ويعتبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) أن التفاعل البناء بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني هو الأساس للحكم الراشد[2].

وعليه نجد أن تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سياسي كونه يرى أن هذا المصطلح يحمل في طياته ممارسة السلطة الاقتصادية والسياسية والإدارية لإدارة ش$ؤون الدولة على كافة المستويات، كما يتضمن أيضا الآليات والممارسات والمؤسسات التي يعبر من خلالها المواطنون عن مصالحهم ويمارسون حقوقهم القانونية وفي المقابل يوفون بالتزاماتهم وواجباتهم القانونية ويقبلون الوساطة كخيار ضروري لحل خلافاتهم.

في حين، ومن جهة أخرى نجد أن البنك الدولي أعطى مفهوما اقتصاديا لهذا المصطلح، وذلك بذهابه إلى أنه يعبر عن التقاليد والمؤسسات التي من خلالها

---

[1] يومي أم هانيماكي، الأمم المتحدة مقدمة صغيرة جدا، ترجمة محمد فتحي، كلمات عربية للترجمة والنشر، القاهرة، 2012، ص32-53.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك 1995، ص5، www.wafianfo.ps

تتم ممارسة السلطة في الدول من اجل الصالح العام، بما يشمل عملية اختيار القائمين على السلطة وقدرة الحكومات على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السلمية بفاعلية واحترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها[1].

ومما سبق نجد أن هناك تباينا في تحديد محتوى هذا المصطلح الذي يحمل في طياته عدة أبعاد، فمنها **البعد السياسي** وهذا ما يتضح جليا من خلال مفهوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لهذا المصطلح، والذي يركز على طبيعة السلطة السياسية وشرعيتها ومدى تمثيلها الحقيقي للشعب، إلى جانب **البعد الاقتصادي** وهو ما يعبر عنه البنك الدولي وصندوق النقد الدولي واللذان يربطانه بالتنمية الاقتصادية والقضاء على الفساد، إلى جانب **البعد الاجتماعي** وذلك من خلال توجيه الأهداف كلها إلى إصلاح المجتمع.

2- صور و أشكال الحكم الراشد في مفهوم الأمم المتحدة:

وفقا لما تراه الأمم المتحدة وبرنامجها الإنمائي، فإن الحكم الراشد يتعلق بممارسة السلطة السياسية ضمن محددات معينة لتحقيق التنمية المستدامة في إطار معايير النزاهة والمساءلة واحترام المصلحة العامة.

وعليه وفي هذا السياق، فإن الأمم المتحدة ترى أن للحكم الراشد ثلاث أبعاد أو أشكال رئيسية هي:

أ- الشكل السياسي : ويتعلق بممارسة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.

[1] عادل عبد اللطيف، الحكم الرشيد المضمون والتطبيق، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، برنامج الامم المتحدة الانمائيفبراير 2012، ص5.

ب- الشكل الاقتصادي والاجتماعي: ويتعلق بواقع المجتمع المدني ودوره في ترسيخ قيم المواطنة من جهة، ومن جهة أخرى السياسات العامة المنتهجة وانعكاساتها على المستوى المعيشي للمواطنين من حيث جودة نوعية الحياة[1].

ج - الشكل المؤسساتي : ويتعلق بالإدارة ودورها في تحقيق جودة الخدمات المقدمة.

وعليه ومن خلال هذه الأبعاد أو الأشكال الثلاثة يمكن أن نذهب إلى أن هناك ثلاث أطراف رئيسية في إرساء الحكم الراشد، والمتمثلة أساسا في:

- **الدولة:** أي **السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية**
- **القطاع الخاص**
- **المجتمع المدني:** بمختلف شرائحه

ولكل من هذه الأطراف الثلاثة، دوره في عملية إرساء دعائم الحكم الراشد على أرض الواقع، من خلال تحقيق المصلحة العامة، من خلال احترام القانون والمحافظة على الأمن، توضيح السياسات والبرامج العمومية، وتحصيل المداخيل من أجل تمويل مشاريع البنى التحتية، وكذا تنظيم وتشجيع السوق....

أما القطاع الخاص، فهو الذي ينشط السوق، لإنتاج السلع وتوفير الخدمات وخلق فرص العمل،، أما المجتمع المدني فيقوم بدور تجنيد المواطنين من أجل المساهمة في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[2].

---

[1] الطيب بلوصيف، الحكم الراشد: المفهوم والمكونات، واستراتيجيات التغيير في العالم النامي،بحوث و أوراق عمل،الملتقى الدولي ، جامعة فرحات عباس ، سطيف، يومي 8 و 9 ابريل 2007 .

3.كريم حسن ، مفهوم الحكم الصالح ومعاييره ، مجلة المستقبل العربي ، العدد309، مركز الوحدة العربية ، بيروت ، نوفمبؤ،2004،ص12.

[2] Richard Jolly, Bonne Gouvernance et démocratisation : le rôle des organisations internationales, www.unae.org/Français, actives/gouvernance/index.html.vule 13/01/2016.

ومن هذا المنطلق نجد أن الأمم المتحدة وكأنها قد خلقت ثلاثة أشكال لهذا النوع من الحكم الذي يذهب البعض إلى تسميته بالحكم الجيد.

- الشكل السياسي للحكم السياسي الجيد:

ويتجسد من خلال قيام الدولة بدور أساسي في إرساء الديمقراطية السياسية وذلك من خلال تفعيل المشاركة السياسية لكل العناصر الفاعلة واحترام وضمان حقوق الإنسان، وإقامة دولة الحق والقانون.

- الشكل الاقتصادي، للحكم الاقتصادي الجيد:

وذلك من خلال قيام القطاع الخاص بدور أساسي في عملية التنمية إلى جانب الدولة، والتي يقع عليها في مقابل ذلك عبء خلق جو تنموي ملائم من خلال تشجيع الاستثمار المنتج لتحقيق التنمية الاقتصادية الضامنة للاستقرار السياسي والاجتماعي.

- الشكل الاجتماعي للحكم المدني الجيد:

ويتمثل في اشتراك مؤسسات المجتمع المدني المختلفة في عملية وضع السياسة العامة، من خلال إنماء ثقافة المواطنة ومكافحة الفساد وتنمية الحس المدني...

ومن خلال ما تقدم، فإن الأمم المتحدة، وخاصة من خلال البرنامج الإنمائي التابع لها، تسعى إلى أن تكون شريكا في عملية تقرير الحكم الراشد من خلال خلق أرضية ملائمة تقوم على ثلاث عناصر أساسية هي الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك من خلال إحداث تنمية إنسانية مستدامة، باعتبارها من اهم متطلبات الحكم الراشد وذلك عن طريق:

أ- التمكين: ونقصد إتاحة الفرصة لكل شرائح المجتمع الرجال ولاسيما النساء لاضطلاع بمهامهم في بيئة خالية من كل مظاهر الفقر والحرمان وذلك لزيادة فرصهم في عملية المشاركة لاتخاذ القرار.

ب- التفاعل: ونقصد به تعاون هذه الشرائح على أساس من العمل والمساواة لتحقيق الأهداف العامة المشتركة.

ج- العدالة والإنصاف: وذلك من خلال إتاحة الفرصة للجميع.

د- المواصلة والاستمرارية:ومن خلالها يذهب البرنامج الانمائي لهذه المنظمة الى ضرورة تحقيق حاجات الاجيال القادمة.

ه- الأمن: ويتعلق أساسا بالقضاء على كل مصادر التهديد مهما كان نوعه كالمرض والفقر والقمع......

ثانيا. معايير ومقومات الحكم الراشد:

تتباين معايير أو محددات الحكم الراشد بحسب تباين الجهات فيبينما ما يركز البعض على النمو الاقتصادي، يوجهه البعض الآخر اتجاه الانفتاح السياسي.بناء على ذلك، فيما تكمن مقومات الحكم الراشد من منظور الأمم المتحدة ؟

في هذا السياق وباعتبار أن الأمم المتحدة تركز على الإصلاح من خلال التنمية البشرية والإصلاح السياسي، يمكن أن نذهب إلى أن هناك ثمانية معايير لقياس مدى رشادة الحكم من عدمه، والمتمثلة في:

1- الشفافية: وتعتبر من أهم مميزات الحكم الراشد، إذ يمكن من خلالها تبادل المعلومات وإمكانية الإطلاع عليها من خلال جميع المؤسسات والأطراف المعنية، لتسهيل عملية الرقابة، وعليه فإن الشفافية يقصد بها تدفق المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الوقت المناسب لإمكانية الإطلاع.

ومن خلال هذا المقوم المهم، يجب على الدولة أن تصدر القوانين التي تسمح وتهتم بحرية المعلومات من خلال السماح لكل الأطراف الفاعلة بما فيها وسائل الإعلام من الحصول على الوثائق المتصلة بعمل الحكومة، وذلك من خلال إعطاء أكثر استقلالية وحرية لوسائل الإعلام[1].

2- سيادة القانون: ومعناه السهر على ضرورة تطبيق القانون على الجميع وبدون استثناء، بما في ذلك المسؤولين والمواطنين على حد سواء في ظل احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية

3- المشاركة: وهي تتعلق بضمان المشاركة لجميع أفراد المجتمع في عملية اتخاذ القرار في إطار قواعد حرية الرأي والتعبير واحترام حقوق الإنسان وذلك من خلال المشاركة في صياغة القوانين من خلال أساليب الاستفتاء وتكوين الأحزاب والجمعيات.

4- المساءلة: وذلك من خلال وضع كل مسؤولي اتخاذ القرار في واجهة المسؤولية، من خلال مبدأ المحاسبة أمام الرأي العام[2].

5- المساواة: ومن خلالها لابد من إقصاء جميع عناصر التمييز والتفرقة وذلك من خلال تساويهم من حيث الحقوق والواجبات.

6- الكفاءة: ومن خلالها يتم إعطاء الفرصة للكفاءات العلمية من أجل إدارة المؤسسات وذلك من أجل ضمان استمراريتها وتحقيق التقدم والتنمية على جميع المستويات.

7- الإجماع: وذلك بتغلب رأي المجموعة تحقيقا للصالح العامة، وتجاوز الخلافات الشخصية الناتجة عن اختلاف الآراء.

---

[1] عادل عبد اللطيف، المرجع السابق، ص9 وص12.

[2] G.Hermet et Kazancigil et J.F, la gouvernance un concept et ses applications, édition Karthala, Paris, 2005, p228.

8- العدل: وذلك من خلال إعطاء الفرصة لجميع فئات المجتمع بدون استثناء من أجل تحسين أوضاعهم الاجتماعية.

9- البعد الاستراتيجي: ويكمن هذا الأخير في إطار مفهوم الحكم الراشد في تنمية الشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص.

وفي نفس السياق، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يؤكد على وجود رابطة قوية بين هذه المحددات، لا يمكن فصلها فهي تمثل خصائص ضرورية، فعلى سبيل المثال، تعتبر الشفافية والتي من خلالها تتكرس سهولة الوصول إلى المعلومات مشاركة أوسع وفعالية أمثل في اتخاذ القرارات، وشرعية أكبر لهذه القرارات والشرعية في حد ذاتها تتضمن فعالية في التطبيق والتشجيع على المشاركة والمؤسسات المتجاوبة يجب أن تكون عملياتها شفافة، ووظيفتها منسجمة مع القاعدة القانونية المحققة لمتطلبات الإنصاف والعدالة

القسم الثاني: اسهامات الأمم المتحدة في ترتيب وإرساء دعائم معادلة الحكم الراشد

لقد سعت المؤسسات الدولية وعلى رأسها الامم المتحدة، إلى محاولة تحديد الجوانب الموضوعية والتقنية لمفهوم الحكم الراشد، من خلال الوقوف على أهم المعايير والمحددات الموضوعية التي يمكن من خلالها قياس درجة جودة الحكم ومستوى الفساد في أي بلد، باعتبار أن معادلة الحكم الراشد تحمل في طياتها جانبين أساسيين أحداهما اقتصادي والآخر سياسي ولكلاهما علاقة مباشرة بجانب ثلاث يعتبر محور هذه المعادلة ألا وهو الجانب الاجتماعي ما نحاول معرفته من خلال إبراز دور هذه الاخيرة في ترتيب عناصر هذه المعادلة بل وإسهاماتها في إرساء معادلة الحكم الراشد بكل عناصرها على أرض الواقع

أولا: الأمم المتحدة وترتيب دعائم الحكم الراشد:

1- ترتيب الأمم المتحدة لعناصر الحكم الراشد:

لقد جاء في وثيقة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن هذا البرنامج يسعى إلى إحداث التغيير في سياسات الدول النامية من خلال خلق فرص لفتح الأسواق والإندماج في السوق العالمي، وتحمل الحكومات لمسؤولياتها أمام شعوبها وجعلهم يتمتعون بممارسة اختياراتهم بكل حرية سواء كانوا رجالا أو نساء، وذلك للوصول إلى تحقيق اقتصاديات مزدهرة، ومجتمعات متماسكة وخلق فرص للأجيال المقبلة... وكلما كان هنا تغيير نحو الأحسن، كلما كان هناك تغير على النوع الإنساني وكان هناك حكما جيدا، لأن الحكم الجيد هو مفتاح كل الحلول، ولكل المشاكل مهما كان نوعها.

وعليه ومن خلال ما تقدم، وما ظهر في مضمون هذه الوثيقة، نجد أن الأمم المتحدة ومن خلال هذا البرنامج تسعى لأن تكون شريكا في إرساء وتقرير الحكم الراشد الذي يعطي الأولوية لما يلي:

أ-إحداث التنمية الإنسانية المستدامة

ب- ترشيد الحكم السياسي

ج- ترشيد النمو الاقتصادي

وفي هذا السياق فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، يرى بان العنصر الأساسي الذي يستوجب الاهتمام به في البداية هو العنصر البشري باعتباره هدف والحكم الراشد هو وسيلة لتحقيقه من خلال مكافحة الفقر، خلق فرص العمل حماية البيئة، حماية حقوق المرأة، وذلك لن يتجسد إلا من خلال إعطاء الأولوية للجانب السياسي عن طريق حكم القانون والديمقراطية ثم التنمية الاقتصادية[1].

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002، الحرية الثقافية في عالم المشرع، مطبعة كركي، بيروت، 2004، نقلا عن:

وعلى هذا الأساس يمكن الذهاب إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يلعب دورا بارزا في مجال تعزيز الإدارة السياسية السليمة لإرساء الحكم الراشد وذلك من خلال مساعدة الدول الأعضاء لتبني أفضل الممارسات السياسية ولاسيما من خلال مكافحة الفساد السياسي، من خلال تطوير المؤسسات التشريعية والقضائية، ودعم إدارة الحكم المحلي لتمكين الجميع من المشاركة المباشرة في عملية إدارة الحكم واتخاذ القرار ومكافحة الفساد، وكذا دعم منظمات المجتمع المدني التي تضطلع بدور أساسي في عملية الحكم.

ونظرا لأهمية العنصر السياسي حسب برنامج الأمم المتحدة، قام هذا الأخير بتأسيس مركز أوسلو لإدارة الحكم والذي تم افتتاحه رسميا في مارس 2002، وذلك لخلق مجال لتبادل الخبرات والتجارب في مجال الحكم، وتقديم المشورة للدول النامية من خلال مكاتبه الإقليمية وذلك لإبراز دور الديمقراطية[1].

من جهة أخرى يرى هذا البرنامج أن التحدي الثاني أو العنصر الأساسي الثاني من هذه المعادلة يكمن في الجانب الاقتصادي. والذي يكمن في تحسين نوعية الأداء الاقتصادي، فإدارة الحكم الرشيد تستدعي وجود مناخ أعمال جذاب للاستثمار من خلال رسم سياسات جيدة، وتطبيقها، وكذا توفير وضع إداري جيد من خلال القضاء على كل الأشكال البيروقراطية التي من شانها التأثير على نوعية وفعالية الاستثمارات[2].

UNDP, Gouvenance for sustainable human developement. (A U N O P policy, 1997, p1.

[1] Ismaél Aboubacar Yenikoye, la mésure de la gouvernance au service de l'état de droit, de la démocratie et du développement humain durable, University Abdou Moumoune, Niger, p132, www.francophonie durable.org/ documents/colloque ovaga-a5-yeni homye.pdf : vue le 27/02/2016.

[2] البنك الدولي، الحكم الجيد لأجل التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحسين التضمينية والمساءلة.، Cit eresources world bank.org.vue le 22/01/2015.

وعليه نجد أن هذا البرنامج حدد أو بالأحرى رتب عناصر هذه المعادلة ترتيبا منطقيا، كونه قد انطلق من أن ضمان حكم القانون ثم تحسين ومساءلة القطاع العام، ومكافحة الفساد عناصر ضرورية لإنجاح اقتصاديات الدول، حيث أن تحقيق الرشادة السياسية أهمية كبيرة في تحقيق الحكم الاقتصادي الجيد ومن ثم تحقيق التنمية.

2- مقاييس الحكم الراشد في منظور الأمم المتحدة:

لقد ذهب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كما سبق بيانه إلى إعطاء الأولوية في ترتيب هذه المعادلة، للعنصر السياسي، والذي يلحقه في الترتيب العنصر الاقتصادي، إلا أننا نجد أنها تعتمد مقياس آخر عند تقييم مدى رشادة الحكم من خلال التركيز على عناصر التنمية البشرية، والتي تعتمد على:

أ- أن يعيش الإنسان حياة صحية وطويلة.

ب- حصوله على الحق في الإطلاع (الشفافية).

ج-أن يكون له مستوى معيشي لائق.

حيث نجد أن مؤشرات التصنيف هذه والتي تركز على التنمية البشرية لا تحتوي على عنصر القدرة على المشاركة في القرارات الحاسمة التي تؤثر على حياة الأشخاص بمعنى، لا تركز على الجانب السياسي، وإنما تعطي الأهمية للجانب الاقتصادي[1].

ثانيا - جهود الأمم المتحدة لإرساء دعائم الحكم الراشد:

إن تحقيق أو الوصول إلى مستوى هذا النوع من الحكم، يتطلب تعاونا دوليا، يحتاج إلى تكاثف جهود الحكومات على جميع المستويات وتحت أي شكل ثنائي، قانوني او مالي، وذلك بهدف وضع إجراءات قانونية صارمة من شأنها تجريم

---

[1] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص128.

كل السلوكات الفاسدة ومكافحة الفساد،وإرساء الشفافية، من خلال سهولة حصول العام والخاص على المعلومات لتسهيل عمل الرقابة.

وذلك كله يتطلب نوعين من الإسهامات:

1- **الإسهامات القانونية:** ويتجسد ذلك من خلال وضع اتفاقيات دولية من شأنها تحقيق تلك الاهداف وعلى رأسها اتفاقيات مكافحة الفساد من خلال تفعيل العلاقات التعاونية الثنائية والجماعية في إطار المنظمات الدولية ولاسيما منظمة الامم المتحدة، وذلك من أجل ترتيب الحكم، وذلك من أجل الدفع بالدول النامية التي تعاني من هذا النوع من المشاكل لتعديل قوانينها من أجل ترشيد وإصلاح الحكم فيها.[1]

وفي هذا السياق نجد أن أبرز الاتفاقيات في مكافحة الفساد:

1. معاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، الموقعة في ديسمبر 2003.

2- **الإسهامات التقنية:**

وفي هذا السياق نجد أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز على أولوية البرامج التي على أساسها يمكن تقديم مساعدات فنية للدول الأعضاء في مجالات الحكومة ومكافحة الفساد على النحو الآتي:

أ-البرامج الخاصة بإطلاق وتطوير وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية والمحلية لمكافحة الفساد.

ب-البرامج الخاصة بالاستراتيجيات والتشريعات المشجعة على تحسين نظم الشفافية والمحاسبة الداخلية[2].

---

[1] جيليان ديل، اتفاقيات مكافحة الفساد في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا منشورات منظمة الشفافية الدولية برلين، بدون سنة نشر ص09.

[2] جيليان ديل، المرجع السابق، ص14

ج- البرامج الخاصة ببناء القدرات وإنشاء ودعم المؤسسات المعنية بقضايا المحاسبة والشفافية والنزاهة، مع إعطاء الأولوية لبرامج بناء القدرات والمؤسسات في مرحلة ما بعد انتهاء الأزمات.

د- البرامج الخاصة بتطوير سبل إشتراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

هـ- البرامج الخاصة بتنسيق المبادرات ضد الفساد المحلية والدولية ومراقبة تطبيق ومدى التزامات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من جهة وتصنيف المعرفة وتقنينها وقياس فعالية وكفاءة أداء المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد[1].

وعليه فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإلى جانبه كل من صندوق النقد والبنك الدوليين إلى وضع سياسات من شانها مكافحة الفساد من خلال إقامة بنية لإصلاح وترقيةالعمل الحكومي

الخاتمة:

أشار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، باعتباره أساس هذه الدراسة إلى كل ما يتعلق بمحددات ومقاييس وطرق إرساء هذا الحكم في الدول، حيث ذهب الأمين العام السابق للأمم المتحدة إلى أن الحكم الصالح هو العامل الأهم الذي يمكن من محاربة الفقر وتعزيز التنمية.

والحكم الراشد هو تفاعل بين الأبعاد الثلاثة التي لا يمكن فصلها، سواء كانت ذات طابع اقتصادي أو سياسي وعليه فإن الوصول إلى تحقيق هذه النوعية في الحكم يقتضي من الدول تبني برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يقوم على دمج أهداف الحكم الراشد مع نموذج التنمية البشرية المستدامة، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار كل المقومات التي تم وضعها وتحديدها من قبل هذه الأخيرة.

[1] جيليان ديل، المرجع نفسه، ص12.

إلا أنه وفي ظل المعوقات التي واجهت العديد من الدول في تبني هذه الاستراتيجية الدولية، نتيجة مشاكل عدة، كالفقر والحروب الداخلية والديون ...الخ.

فإن الأمر يقتضي من هذه الأخيرة وإلى جانب المنظمات الدولية ذات الطابع المالي إلى العمل على بذل المزيد من الجهود من خلال

1. إيجاد مصادر تمويل جديدة لتحقيق التنمية المستدامة.
2. إعداد برامج تنموية وصحية لهذه الشعوب والدول التي تعاني هذه الأزمات.
3. تشجيع الاستثمار.

وعليه نجد أن معادلة الحكم الراشد، تقتضي عدم إضاعة الوقت في ترتيب العناصر، وإنما إعطاء الاعتبار لمسألة ضرورة إجراء التكامل والاسراع نحو الإصلاح في العنصر الذي يقتضي الإصلاح، سواء كان سياسيا أو اقتصاديا أو حتى إنسانيا.